

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد حسن حبوب

وعضوية القضاة السادة

ناصر التل، هاني قاقيش، إبراهيم البطاينة، باسم المبيضين

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها: الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٣/٦٤٧

المستدعي: رشاء رياض حسن شحروري

وكيلها المحامي فتحي البلوي.

الموضوع: طلب تعيين مرجع.

بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٧ تقدم المستدعي بهذا الطلب لتعيين المرجع المختص
لرؤية الدعوى الصلحية الحقوقية رقم ٢٠١٢/٤٣٩ صلح حقوق الزرقاء فصل
٢٠١٢/٤/١٠ سنداً للوقائع التالية:

١- أقامت المستدعية الدعوى الصلحية الحقوقية رقم ٢٠١٢/٤٣٩ فصل
٢٠١١/٤/١٠ صلح حقوق الزرقاء للمطالبة بمبلغ (١٠٠٠) دينار وتم
الحكم به وتم فسخ الحكم استئنافاً إلى محكمة بداية حقوق الزرقاء
بصفتها الاستئنافية وأعيدت الدعوى إلى مصدرها وحكمت محكمة
الصلح بمبلغ (١٠١٥) ديناراً.

٢- أعيد استئناف الحكم لدى محكمة بداية حقوق الزرقاء بصفتها
الاستئنافية حيث قضت بإحالة الدعوى بقرارها رقم ٢٠١٢/١١٤٣
بتاريخ ٢٠١٢/٥/٨ إلى محكمة استئناف حقوق عمان ذات
الاختصاص.

٣- قررت محكمة استئناف حقوق عمان بقرارها رقم ٢٠١٢/٢٩٩٩٧ بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٧ إحالة الدعوى إلى محكمة بداية حقوق الزرقاء بصفتها الاستئنافية لتبعية المحكمة مصدرة الحكم لدائرتها.

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن المستدعية رشاء رياض حسن شحروري تقدمت بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٧ بهذا الطلب لتعيين المرجع المختص لنظر الاستئناف المقدم من المدعى عليه سائد جهاد جابر الجندي المقدم في الدعوى رقم ٢٠١٢/٤٣٩ صلح حقوق الزرقاء وقد أسست هذا الطلب على الوقائع التالية:

١- أقامت المستدعية الدعوى رقم ٢٠٠٩/٤٠٧٧ لدى محكمة صلح حقوق الزرقاء بمواجهة المدعى عليه سائد جهاد جابر الجندي لمطالبته بمبلغ ألف دينار قيمة ذهب وتم الحكم بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٢ لها بالمبلغ المدعى به.

٢- لم يرتض المدعى عليه بالحكم فطعن فيه استئنافاً لدى محكمة بداية حقوق الزرقاء بصفتها الاستئنافية التي أصدرت بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٨ قرارها بالدعوى رقم ٢٠١١/٢٥٧٢ القاضي بفسخ القرار المستأنف وإعادة الأوراق لإجراء الخبرة الفنية لتقدير قيمة المصاغ المطالب باسترداده أو قيمته لتحديد الاختصاص القيمي بنظر الدعوى.

٣- بعد الفسخ وإعادة أصدرت محكمة صلح حقوق الزرقاء بعد إجراء الخبرة الفنية وتقدير قيمة الذهب موضوع المطالبة بمبلغ (١٠١٦) ديناراً قرارها بالدعوى رقم ٢٠١٢/٤٣٩ تاريخ ٢٠١٢/٤/١٠ بمضمون القرار السابق ذاته كون الطاعن لا يضر من طعنه.

٤- لم يرتض المدعى عليه بهذا القرار وطعن فيه استئنافاً لدى محكمة بداية حقوق الزرقاء بصفتها الاستئنافية حيث أصدرت بتاريخ ٢٠١٢/٥/٨ قرارها بالدعوى رقم

٢٠١٢/١١٤٣ القاضي بعدم اختصاصها القيمي وإحالة الأوراق إلى محكمة استئناف عمان ذات الاختصاص بنظر الطعن الاستئنافي.

٥- بعد الإحالة تم قيد الدعوى لدى محكمة استئناف عمان بالرقم ٢٠١٢/٢٩٩٩٧ وأصدرت بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٧ قرارها بعدم اختصاص بنظر الاستئناف وإحالة الدعوى إلى محكمة بداية حقوق الزرقاء بصفتها الاستئنافية صاحبة الاختصاص بنظر الطعن الاستئنافي.

٦- هناك تنازع سلبي على الاختصاص بنظر الاستئناف مما استدعى تقديم هذا الطلب.

وبالرجوع إلى المادة (٤٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية نجد أنها تنص على أن (تقدر قيمة الدعوى باعتبارها يوم رفعها وفي جميع الأحوال يكون التقدير على أساس طلب الخصوم).

وحيث إن المدعية قد حددت دعواها بمبلغ ألف دينار ولم تكن لغايات الرسم حتى تحددتها الخبرة كما أن المدعية وفي وكالتها المعطاة لغايات إقامة هذه الدعوى وفي لائحة دعواها وأقوالها الأخيرة قد طلبت الحكم لها بمبلغ ألف دينار أو قيمته ذهباً كما أن الحكم الصادر من محكمة الصلح رقم ٢٠٠٩/٤٠٧٧ قد قضى لها بالمبلغ الذي طالبت به والبالغ (١٠٠٠) دينار وارتضت بهذا الحكم ولم تطعن فيه.

فإن ما يبني على ذلك أن إجراء الخبرة الفنية لتقدير قيمة الذهب بموجب قرار محكمة بداية الزرقاء بصفتها الاستئنافية الصادر بناء على طعن المدعى عليه بالقرار الصلحي المذكور وإجراء محكمة الصلح للخبرة الفنية حيث تم تقدير قيمة الذهب بمبلغ (١٠١٥) ديناراً لا يؤثر على قيمة الدعوى حسب تقدير المدعية لقيمة دعواها على ضوء ما بيناه والذي تحددت قيمة الدعوى على أساسه.

وحيث إن المادة العاشرة من قانون محاكم الصلح رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٨ قد نصت على أن اختصاص محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في الدعاوى وفقاً للفقرة (١/٣) من المادة المذكورة هو النظر في الطعون الموجهة ضد الأحكام الصلحية الحقوقية التي لا تتجاوز قيمة المدعى به

ألف دينار والقرارات الصادرة عن قاضي الأمور المستعجلة في القضايا الصلحية الحقوقية كما نصت الفقرة (٣/ب) من المادة ذاتها المذكورة على أن الأحكام الصلحية الأخرى تستأنف إلى محكمة الاستئناف.

وفي الحالة المعروضة علينا وحيث إن قيمة الدعوى قد تحددت على أساس طلب المدعية بمبلغ ألف دينار فإن الاختصاص بنظر الطعن الاستئنافي المقدم على القرار المطعون فيه استئنافاً يدخل ضمن اختصاص محكمة بداية حقوق الزرقاء بصفتها الاستئنافية.

وحيث إن محكمة استئناف عمان قد سارت بهذا الاتجاه فيكون قرارها موافقاً للقانون.

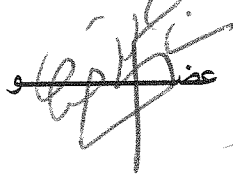
لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر اعتبار محكمة بداية حقوق الزرقاء بصفتها الاستئنافية صاحبة الاختصاص بنظر الطعن الاستئنافي وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٢٦ رجب سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٠١٣/٦/٥ م

القاضي المترأس



عضو



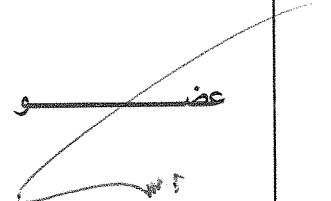
عضو



عضو

الامم مرقم

عضو



رئيس الديوان

دقيق / س.ع

